

Distr.: General
2 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (و) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وبالإشارة إلى قرار حكومة السويد تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٢، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تتشرف بأن تقدم تعهدات السويد الطوعية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

والبعثة الدائمة للسويد ترحو ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق

الجمعية العامة.

* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة

ترشيح السويد لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية

تترشح السويد لأول مرة لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وتحظى بتأييد بلدان الشمال الأوروبي.

والسويد شديدة الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتؤيد السويد منذ أمد بعيد العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان - من الناحيتين السياسية والاقتصادية - بصفتها دولة عضواً، وبصفتها دولة طرفاً في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية وبصفتها شريكاً في التنمية، وتخصص ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي الدولي. ويمثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان أولوية رئيسية لدى السويد في مجال التعاون الإنمائي، الثنائي والمتعدد الأطراف.

٢ - الأهداف العامة للسويد

ستسعى السويد، إذا انتخبت، لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تدعيم مجلس حقوق الإنسان بصفته الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- تعزيز أعمال جميع حقوق الإنسان - الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تمكين المجلس من الوفاء بولايته في توطيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سائر أرجاء المعمورة والتصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان.
- تشجيع الترابط بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.
- كفالة أن يجري تصميم آليات وأدوات المجلس وتنفيذها ورصدها من أجل زيادة التمتع بحقوق الإنسان للجميع.
- دعم وتعزيز الأداء الفعال لعملية الاستعراض الدوري الشامل.
- دعم الفرص المتاحة للدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الهيئات المعنية، للإفادة من آليات المجلس وأدواته.

- زيادة التواصل بين المجلس والهيئات التعاقدية والنظم والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٢ - بؤرة الاهتمام لدى السويد

تلتزم السويد العضوية في مجلس حقوق الإنسان كي تمضي قدما للمساهمة في طائفة عريضة من أنشطة المجلس، والعمل عبر المناطق وبروح من الحوار والتعاون الصادق. وفيما يلي بعض الأنشطة التي ستتصدر السويد العمل فيها:

(أ) التمتع بحقوق الإنسان تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة

تتعهد السويد بأن:

- تؤيد بشدة ترابط حقوق الإنسان وطابعها العالمي وعدم قابليتها للتجزئة.
- تناصر بقوة المبدأ القائل بأن لجميع الأشخاص الحق في أن يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا دون تمييز من أي نوع، من قبيل التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو السن، أو الجنس، أو الميول الجنسية، أو الهوية الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الإعاقة، أو المولد أو أي وضع آخر.

(ب) الديمقراطية وسيادة القانون

تتعهد السويد بأن:

- تعزز التواصل والترابط بين ديمقراطية فعالة ومؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة، وسيادة القانون على نحو فعال والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، باعتبار ذلك مطلباً أساسياً للتنمية المستدامة.
- العمل في سبيل تحسين قدرة المجتمع الدولي على تقديم دعم فعال للدول التي تسعى إلى النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون وتوطيدهما، عن طريق عدة أمور من بينها دعم الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لإدراج ومراعاة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في خططها الاستراتيجية.

(ج) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

تتعهد السويد بأن تؤدي دورا إيجابيا في جهود المجلس الرامية إلى:

- التعجيل بعملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع المجالات التي تتخذ فيها الأمم المتحدة إجراءاتها وعلى جميع الصعد.
- تقوية قدرة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عملها في الميدان.
- دعم وتطوير الإجراءات والآليات الرئيسية والاستراتيجية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

(د) حقوق الإنسان والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات

تتعهد السويد بأن:

- تواصل التشديد على أن التمتع بجميع حقوق الإنسان يشمل استخدام تكنولوجيات جديدة للمعلومات، من قبيل شبكة الإنترنت.
- تركز بقوة على استخدام حرية التعبير على الإنترنت.
- تواصل المناذاة بأن كفالة وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا وأن زيادة إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية للإنترنت ومحتواها يعد شروطا مسبقا للتمتع بحقوق الإنسان تمتعا كاملا، بما في ذلك حرية التعبير على الإنترنت.

(هـ) تمتع المرأة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين:

تتعهد السويد بأن:

- تدعو إلى التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وإلى سحب التحفظات التي تتنافى مع هدف الاتفاقية وغايتها.
- تقترح وتدعم مبادرات تهدف إلى تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين من جميع أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.
- تدعم المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي، وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وتأمين حق المرأة في الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- تعمل من أجل زيادة الاهتمام بوضع الطفلة وبتمكينها.
- تسهم في التركيز على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

(و) حقوق الطفل

تتعهد السويد بأن:

- تنادي بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين.
- تحشد التزاما عالميا بالقضاء صورة فعالة على جميع أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال.
- تتصدى لمسألة الممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري، فضلا عن التنميط الجنساني.
- تسهم في تأمين حقوق الطفل وتطبيق مفهوم سيادة القانون على المسألة المتعلقة بالأطفال في إطار إقامة العدل.
- تعالج مسألة أثر النزاع المسلح على الأطفال، والجهود الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال، وإعادة تأهيل الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

(ز) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تتعهد السويد بأن:

- تدعو إلى التصديق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري وتنفيذهما على الصعيد العالمي.
- تسعى إلى إنشاء تسلسل إداري لمجلس حقوق الإنسان تابع للمقرر الخاص المعني بالإعاقة، وأن تواصل دعم ولاية المقرر الخاص.
- تعمل من أجل ضمان المشاركة الفعالة المتيسرة والشاملة في الأمم المتحدة؛ وأن تركز بصورة أقوى على المشاركة في الحياة السياسية والعامة والعمل والعمالة، بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- دعم العمل الذي تضطلع به شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أنشئت في الآونة الأخيرة.

(ح) عقوبة الإعدام، والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة

تتعهد السويد بأن:

- تدعم جهود المجلس الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

- تحافظ على دور المجلس كراع أساسي للقرارات المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وأن تبذل جهوداً إضافية لإبقاء هذه المسألة على رأس جدول أعمال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- تجدد وتدعم ولاية المقرر الخاص المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.
- تدعم جهود المجلس من أجل مكافحة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، بما في ذلك تعزيز العمل الذي يضطلع به المقرر الخاص.

(ط) الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تعهد السويد بأن:

- تشجع وتسهم في تعميم وتنفيذ إطار الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية فيما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- تعمل من أجل استمرار إدراج مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جدول أعمال المجلس.

٣ - المساهمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تسهم السويد بنسبة ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الدولية. وتتجاوز السويد بذلك الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة، وتعد من أكبر المساهمين القانونيين والطوعيين في ميزانية الأمم المتحدة. ومن حيث الدخل الفردي، تعتبر السويد من أكبر المانحين في إجمالي التبرعات إلى منظومة الأمم المتحدة. ونحن نعتبر ذلك جزءاً من التزامنا بحقوق الإنسان، حيث إننا نسعى إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف. والسويد أيضاً أحد البلدان الأربعة التي تعد أكبر المساهمين بأموال في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتسظل السويد شريكا قويا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومساهما رئيسيا فيها، كما ستعمل على زيادة تبرعاتها حسب الحاجة. ونحن نركز بشدة على تحقيق

النتائج في الميدان، وسنواصل الدعوة إلى نظام أكثر فعالية ومثمر لحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي؛ وقد كانت السويد، مثلاً، من أكبر الداعمين الماليين لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي افتتح مؤخرًا في تونس.

٤ - الالتزام بصكوك الأمم المتحدة

تدافع السويد بقوة عن نظام حقوق الإنسان الدولي. وتنادي السويد بالتصديق العالمي على اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية في مجال حقوق الإنسان كما أنها دولة طرف في الصكوك التالية:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والبروتوكول الاختياري.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحقان به.
- اتفاقية مناهضة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.
- اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري.
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

وتسعى السويد إلى تشجيع التنفيذ الفعال للاتفاقيات على الصعيد العالمي، عن طريق العمل بنشاط من أجل إعمال الحقوق على الصعيد الوطني، وتقديم تقارير الدول الأطراف في موعدها وإجراء حوار مع الهيئات التعاهدية. وفي الوقت نفسه، تشجع السويد بقوة تعزيز نظام الهيئات التعاهدية، عن طريق عدة أمور منها قيام الدول الأطراف وغيرها من الهيئات المعنية بتوفير الموارد بطريقة سليمة وبناء القدرات.

وقد شاركت السويد في تقديم ثلاثة من قرارات الجمعية العامة دعماً لاتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، وهي: العهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وترأس السويد حالياً مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥ - التعاون في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس

قدمت السويد دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين والخبراء المستقلين بالأمم المتحدة وتتلقى بصورة منتظمة زيارات من عدد من المقررين. وتولي السويد أهمية كبيرة للفرص المتاحة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للإسهام في عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والإفادة من هذا العمل ونتائجه.

٦ - المشاركة على الصعيد الإقليمي

تشارك السويد بنشاط في الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي عن طريق العضوية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. والسويد ملزمة، بصفتها طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠، بأن تتقيد بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أسفر العمل الجاري داخل مجلس أوروبا عن قواعد قانونية مشتركة في سائر أنحاء أوروبا، تكفل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

والسويد ملزمة، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، بالتقيد بالتزامات حقوق الإنسان الناشئة عن قانون الاتحاد الأوروبي، مثل ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

٧ - حقوق الإنسان في السويد

(أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

إن السويد ملتزمة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في الممارسة العملية، وتأمين الالتزام بحقوق الإنسان وإدماجها في جميع جوانب المجتمع السويدي. والدستور والنظام القانوني في السويد يقومان على أساس التمتع بحقوق الإنسان في السويد ويستهدفان حماية وضمان تلك الحقوق.

(ب) خطة العمل القومي لحقوق الإنسان

تتولى الحكومة حاليا إعداد خطة العمل القومي لحقوق الإنسان، التي هي الخطة الثالثة. وفي إطار هذه العملية، تلتزم الحكمة باتباع الاستعراض الدوري الشامل فضلا عن نتائج وتوصيات الهيئات التعاهدية. والشركاء الرئيسيون في هذه العملية المجتمع المدني، والقطاع الخاص والسلطات العامة والإدارات المحلية. وتسعى الحكومة جاهدة بوجه خاص إلى تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني، والحفاظ على حوار مستمر معها بشأن قضايا حقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها. ويجري النظر في الوقت الراهن في اقتراح لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

(ج) المساواة بين الجنسين

إن تأمين تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان تمتعا كاملا يمثل أولوية سياسية هامة في السويد. وقد قطعت السويد شوطا بعيدا نحو المساواة بين الجنسين. وبلغت المرأة مستوى عاليا من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، ما برحت هناك تحديات في جميع أجزاء المجتمع السويدي ومن ثم يخصص قدر كبير من الموارد لسياسات المساواة بين الجنسين. وتولي الحكومة الأولوية للجهود الرامية إلى منع ومكافحة ارتكاب العنف ضد المرأة كما نفذت عدة خطط عمل شاملة مع استخدام طرائق حديثة للعمل في هذا المجال.

(د) الجهود المناهضة للتمييز

تشكل مكافحة جميع أشكال التمييز أحد الأهداف الرئيسية للحكومة السويدية في مجال حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة استراتيجية منسقة طويلة الأجل لإدماج طائفة الروما للفترة ٢٠١٢-٢٠٣٢. وتدعم الاستراتيجية سياسة الأقليات التي تعزز حقوق جميع الأقليات الوطنية الخمس: اليهود، والروما، والصامي، والفنلنديون السويديون والتورنيداليون. وتُبذل جهود ذات شأن أيضا لزيادة الفرص المتاحة للأقليات الوطنية لاستخدام لغاتها الخاصة في الاتصالات التي تجريها مع السلطات الوطنية والمحلية.

(هـ) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تتطلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الدول أن تضمن قانونا تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة، دون استثناء، بنفس الحقوق التي يتمتع بها جميع البشر. وقد جرى تقييم موقف السويد، لدى تصديقها على الاتفاقية، بأنها تفي بمتطلبات الاتفاقية. وتنتظر السويد حاليا نظر اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقرير الأولي الذي قدمته إلى اللجنة.

(و) حقوق الطفل

تبذل الحكومة جهوداً منتظمة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في القانون السويدي وغيره من الإجراءات الإدارية في جميع المجالات التي تهم الأطفال. وفي عام ٢٠١٠، اعتمد البرلمان استراتيجية تكفل تعزيز الجهات الفاعلة في القطاع العام لحقوق الطفل في السويد. ويجري التركيز الآن على تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتشمل المجالات الأخرى موضع التركيز رعاية الوالدين، ومكافحة العنف، بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسي، والأطفال المعرضين للخطر.

(ز) مكافحة جرائم الكراهية

تشعر حكومة السويد بقلق بالغ إزاء جرائم الكراهية. وتتابع الحكومة عن كثب الجهود التي تبذلها السلطات القائمة بمكافحة هذه الجرائم من أجل زيادة تطوير آليات منع الجرائم. ويجري إيلاء اهتمام خاص إلى مشكلة الكراهية العرقية المعرب عنها على شبكة الإنترنت.

(ح) الشعب الأصلي

إن الشعب الصامي، على النحو المعترف به في الدستور، هو الشعب الأصلي للسويد. وتتفق السويد من المقرر الخاص في أنه بالرغم من الاهتمام الكبير نسبياً الذي يولى إلى قضايا السكان الأصليين في بلدان الشمال الأوروبي، ما برح هناك الكثير الذي ينبغي فعله لضمان أن يتسنى للشعب الصامي التمتع بحقوقه كاملة وتحقيق أهدافه المشتركة عبر الحدود الوطنية.

والحكومة السويدية ملتزمة بدعم وتعزيز حق الشعب الصامي في تقرير المصير بشأن القضايا التي تمس الشعب الصامي بصورة مباشرة. ويجري تدريجياً إضفاء مزيد من المسؤوليات على البرلمان الصامي. وتقوم السويد، مع النرويج وفنلندا، وبالاتحاد مع المجالس الثلاثة الصامية في الشمال الأوروبي، بالتفاوض على اتفاقية للشعب الصامي في الشمال الأوروبي، من شأنها أن تؤكد حقوق الشعب الصامي وتعزيزها.